

لبنان: ينبغي وضع حدّ لتنحية سلطات التحقيق في قضايا الفساد والإهمال الجنائي رفيعة المستوى

04 أيار/مايو 2021

إن تنحية المدعية العامة اللبنانية غادة عون عن الجرائم المالية الهامة التي كانت تشرف عليها يمثل هجوماً إضافياً على استقلالية قضاء ضعيف أصلاً، قالت اللجنة الدولية للحقوقيين اليوم.

في 15 نيسان/أبريل 2021، قام النائب العام التمييزي بتنحية المدعية العامة لجبل لبنان، غادة عون، عن قضايا الجرائم المالية الهامة التي كانت تشرف عليها، ومن ضمنها قضايا فساد وإثراء غير مشروع رفيعة المستوى. عون كانت قد وجهت لحاكم مصرف لبنان، [رياض سلامة](#)، تهمة الإهمال الوظيفي وإساءة الأمانة؛ و تهمة الإثراء غير المشروع لرئيس مجلس الوزراء الأسبق، نجيب ميقاتي، كما أشرفت على التحقيق في قضايا رفيعة المستوى وأصدرت مذكرات توقيف فيها.

"للقضاء اللبناني تاريخ طويل من الانصياع التام للطبقة السياسية الحاكمة في البلاد،" قال سعيد بنعربية، مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في اللجنة الدولية للحقوقيين. "تنحية المدّعين وقضاة التحقيق من القضايا فقط لأنهم يؤدون وظيفتهم المشروعة هي مخالفة صريحة لاستقلالية القضاء، وتوجّه رسالة تهديد لمن يتجرأ على تحدّي السلطات."

تنحية عون جاءت بعد تنحية قاضي التحقيق فادي صوان من قضية تفجير مرفأ بيروت. تمت تنحية صوان في 18 شباط/فبراير 2021 بقرار من محكمة الاستئناف بعد توجيهه تهمة الإهمال الجنائي لرئيس حكومة تصريف الأعمال ووزراء سابقين في علاقة بانفجار بيروت الكارثي في 4 آب/ اغسطس 2020، والذي راح ضحيته حوالي 200 شخصاً وجرح نتيجته الآلاف. تنحية محكمة الاستئناف لصوان جاءت بعد أن تقدم وزيران سابقان يواجهان دعاوى جنائية بشكوى ضده أمام النائب العام، مطالبين بكف يد صوان عن القضية.

على السلطات اللبنانية، بما فيها السلطات القضائية، الامتثال لالتزاماتهم بموجب القانون الدولي وضمان تمكين القضاة والمدّعين من أداء واجباتهم باستقلال، بعيداً عن أية تأثيرات، أو ضغوطات، أو تهديدات، أو تدخّلات من أية جهة ولأي سبب كان.

في آب/أغسطس 2020، [حثّت](#) اللجنة الدولية للحقوقيين السلطات اللبنانية على العمل مع الأمم المتحدة لإنشاء آلية خاصة مستقلة للتحقيق في انفجار بيروت بما يتماشى مع القانون الدولي ومبادئه، بهدف تحديد الحقائق وتقديم توصيات لإجراءات المحاسبة اللازمة المتضمنة محاكمات جنائية.

اعتمدت دعوة اللجنة الدولية للحقوقيين على [ما نشرته](#) من نتائج كانت قد توصلت إليها حول استقلالية القضاء في لبنان وآلية عمله، ومن ضمن ذلك توصيات لضمان عدم تعرّضه لأي نوع من التأثير غير المبرر من قبل الجهات السياسية والمرجعيات المذهبية، وأن يكون قادراً على الإلمام بمسؤوليته لضمان سيادة القانون وحقوق الإنسان.

للتواصل:

سعيد بنعربية، مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في اللجنة الدولية للحقوقيين، بريد الكتروني: [said.benarbia\(a\)icj.org](mailto:said.benarbia(a)icj.org)، هاتف: +41-22-979-3817

أسر خطاب، مسؤول البحث والتواصل في برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في اللجنة الدولية للحقوقيين، بريد الكتروني: [asser.khattab\(a\)icj.org](mailto:asser.khattab(a)icj.org)